

شروط وضوابط استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية Conditions and controls of the use of psychological tests and standards

الزهرة الأسود، أستاذ محاضر أ، جامعة الوادي/ الجزائر،

lassouedzohra2016@gmail.com¹

تاريخ النشر: 2020-06-10

تاريخ المراجعة: 2020-04-11

تاريخ استلام المقال: 2020-03-15

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز مجمل الشروط والضوابط التي ينبغي أن يلتزم بها الفاحص عند تعامله مع الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، وذلك لما فيه من المصلحة المتبادلة بين الفاحص والمفحوص. وإنّ الجانب الأخلاقي لاستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، قد أخذ أبعادا كبرى في الشرح والتفصيل من قبل المختصين، إلا أنّ الواقع الميداني يشهد قصورا من الفاحصين، لما يصرحون به من أقوال؛ كامتناع المفحوصين عن الاستجابة لأداة القياس، أو انسحابهم خلال التطبيق، أو تعمدهم تزيف الاستجابة لعدم طمأنهم على مصير نتائج القياس.. وكل ذلك، يستدعي توجيه الفاحصين إلى الالتزام الجاد بشروط وضوابط استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، لضمان صلاحية القياس وجودة الخدمات المقدّمة للمفحوص. الكلمات المفتاحية: شروط وضوابط ؛ اختبارات ؛ مقاييس نفسية ؛ مقاييس تربوية.

Abstract :

The purpose of this research is to highlight the conditions and controls that the examiner should adhere to when dealing with psychological and educational tests and standards, because of the mutual interest between the examiner and the examined. The moral aspect of the use of psychological and educational tests and standards, has taken great dimensions in the explanation and detail by specialists. However, the reality is witnessing the shortcomings of examiners for what they say, as the examined subjects refrained from responding to the instruments, or withdrawal during application, or deliberately falsifying the response because they are not reassured about the fate of the measurement results..All this, calls for the examiners to seriously adhere to the conditions and controls of the use of psychological and educational tests and standards, to ensure the validity of the measurement and quality of services provided to the tests.

Keywords: conditions and controls; tests; psychological measures; educational standards.

يشهد ميدان القياس والتقويم النفسي والتربوي بعض المشكلات المعاصرة التي تعوق فاعلية الخدمات النفسية والتربوية، التي تقدّمها مراكز العلاج المتخصصة، والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

كما يواجه ميدان القياس النفسي في الوقت الحاضر، عددا من المشكلات التي تعوق فاعلية استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، حسب ما ذكرها الخبراء والمختصون؛ مثل: مشكلة جودة الاختبارات من حيث الإعداد، والتكيف، والشمولية لمجال واسع من السلوك الإنساني، والآثار التي تحدثها الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية على المفحوصين؛ كالقلق، أو التردد، أو الاندفاعية، وغيرها من الانفعالات والمواقف غير المرغوب فيها، وكذا الأثر الاجتماعي والثقافي للاختبارات، فقد تكون الاختبارات متحيّزة اجتماعيا نتيجة ميل واتجاهات وقيم الفاحص تجاه فئة معيّنة من المفحوصين، أو تجاه جنس معيّن، أو بيئة معيّنة، فيمثّل ذلك حاجزا ضد الفرص التعليمية والمهنية لفئات أخرى.

لذلك، فإنّ استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية يتطلب أطرا بشرية مؤهلة تأهيلا علميا ومهنيا فاعلا، ومتدربة تدريباً سليماً على استخدام أدوات القياس المتنوعة، ومن أمثلتها الاختبارات والمقاييس... الخ، استخداما واعيا ومستبصرا، وتفسير نتائجها تفسيراً مناسباً يتفق وطبيعة أدوات القياس المستخدمة، كما يتطلب معرفة ما يترتب على القرارات التي تتخذ في ضوء نتائج القياس، من مشكلات اجتماعية وأخلاقية، لذا فإنّ الالتزام بالمعايير والمبادئ الأخلاقية التي تحكم ممارسات استخدام الاختبارات والمقاييس التربوية والنفسية يصبح أمراً أساسيا وضرورياً. (علام، 2002، ص52)

وعليه، يسعى هذا البحث إلى محاولة تسليط الضوء على هذه المعايير والمبادئ الأخلاقية التي تحكم عمليات انتقاء، وتطبيق، واستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية.

الإشكالية:

إنّ الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية ليست مجرد أدوات ووسائل تستخدم في الأبحاث والدراسات العلمية، فكثير من القرارات تتخذ فيما يتعلق بالأفراد اعتماداً على نتائج الاختبارات، وكي تتخذ هذه القرارات من المهمّ التمييز بين جودة الاختبار ذاته، وكيفية استخدامه، فأفضل التقييمات قد يساء استخدامها، لذا وجب الانتباه إلى أنّ وراء تلك الإحصاءات والقرارات المستمدة

من خلاصة الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، قضايا تتعلق بالقيم والأخلاقيات التي تحكم عمليات انتقاءها، وتطبيقها، واستخدامها.

وعليه، يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم الاختبارات والمقاييس، وما الغرض من استخدامها ؟
2. ما الشروط العلمية لانتقاء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية ؟
3. ما الضوابط الأخلاقية في استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية ؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تبصير المختصين والمربين بمجمل الشروط العلمية والضوابط الأخلاقية التي تحكم عمليات انتقاء، وتطبيق، واستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث فيما يلي:

1. توضيح مختلف استخدامات الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، وتحديد أغراضها.
2. توعية المربين والمختصين بمجمل القضايا المتعلقة بقيم وأخلاقيات التعامل مع الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي النظري الذي يعتمد على توضيح مفهوم الاختبارات والمقاييس، وتحديد استخداماتها وأغراضها، وبيان الشروط والضوابط العلمية والأخلاقية في التعامل معها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الأفراد، والبرامج، والسياسات المنهجية.

1. مفهوم الاختبارات والمقاييس واستخداماتها:

تعدّ الاختبارات والمقاييس في عصرنا الحالي من التقييمات المهمة للأفراد، لذلك فالمختصون والمربون في حاجة ماسة إلى أن يكونوا على دراية واسعة بالاختبارات والمقاييس، حتى لا يساء فهم نتائجها، بل معرفتهم بها تسمح لهم باستخدام نتائجها بطرق متسقة مع أغراضها، وإدراك جوانب قوتها ومحدوديتها.

ولأجل ذلك، وجب توضيح بعض المفاهيم الأساسية، للتمكن من احترام شروط وضوابط استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، والالتزام بها التزاماً أخلاقياً ومهنياً.

1.1. مفهوم الاختبار:

هو موقف مقنّن مصمّم لإظهار عيّنة من سلوك الفرد، وهو يقوم على أسئلة أو أشياء تقدّم للشخص الذي يتم فحصه. (عوض، 1998، ص32)

وبالتالي، فالاختبار هو عينة سلوكية، يتم عرضها على المفحوص لغرض فحصه؛ أي قياس درجة توفرها عنده.

1.2. مفهوم المقياس:

هو أداة للتقدير الكميّ، للفروق بين الأفراد في خاصية معيّنة. (القرشي، 2001، ص153)

من هذا التعريف، يتّضح أنّ المقياس هو الأداة المخصّصة لتكميم السلوك لدى المفحوصين؛ أي للوصف الكميّ للسلوك الإنساني.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ الاختبارات والمقاييس كلّها وسائل يستخدمها الفاحص في التنبؤ، والتشخيص، والتقويم، والانتقاء.

* التنبؤ: هو عملية نستهدف بها توقّع المستوى الذي سيصله الفرد، في ضوء معرفتنا للمستوى الحالي له.

* التشخيص: هو عملية نستهدف بها تحديد جوانب القوة والضعف في قدرات الفرد؛ وهي الطريقة الموصلة للعلاج.

* التقويم: هو عملية نستهدف بها معرفة أثر التدريب، أو مدى تقدّم الفرد في مجال معيّن.

* الانتقاء: هو عملية نستهدف بها اختيار الأفراد المحتمل نجاحهم أكثر من غيرهم، واستبعاد المحتمل فشلهم أكثر من غيرهم. (عوض، 1998، ص40-41)

1.3. استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

تستخدم الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية للأغراض الآتية: (مجيد، 2014، ص35-38)

- تقويم التعلّم:

تهدف الاختبارات المدرسية إلى معرفة المدى الذي وصل إليه المتعلم في تعلّم مادة معيّنة، فهي بذلك تحاول تقويم التعلّم، ويمكن للمعلم أن يعيد النظر في طريقة تعليمه للمادة الدراسية في ضوء النتائج التي يحصل عليها، خصوصاً إذا حصل الطلاب على درجات منخفضة.

- قياس أساليب أداء المفحوصين وإمكاناتهم:

كأن تقيس اختبارات الذكاء القدرة العامة لدى الفرد، وتتنبأ اختبارات الاستعدادات بقدرة المفحوص على أن يحسن أدائه بالتدريب الإضافي في ميدان معين.

- قياس تفضيلات الأفراد وسلوكهم:

بعض الاختبارات تقيس ميول المفحوصين نحو مهن معينة، وبعضها يقيس اتجاهاتهم ومعتقداتهم إزاء قضايا مجتمعيهم، كما تقيس بعض الاختبارات سلوك المفحوصين الأخلاقي، الاجتماعي، القيادي..

- تصنيف التلاميذ:

قد يصنف الأطفال قبل دخولهم المدرسة، فيفصل عنهم الذين يعانون من ضعف القدرات العقلية التي تبدو في أعراضها كالتخلف العقلي مثلاً، وذلك باستخدام الاختبارات العقلية المناسبة.

- قياس تحصيل التلاميذ:

تستطيع الاختبارات التحصيلية المقننة قياس تحصيل التلاميذ بدرجة عالية من الموضوعية، مثل هذه الاختبارات تكون لها استخدامات مهمة في تقدير المستوى الحقيقي للتلاميذ، وقد تتم الاستفادة منها في تقرير مستوى التدريس، والأساليب المناسبة للتعليم.

- تحديد صعوبات التلاميذ في التعلم:

تكشف الاختبارات عن الصعوبات التي يعاني منها التلاميذ من خلال تحليل الإجابات الخاطئة، ومنها يستطيع المعلم التصدي لأخطاء التلاميذ، وصعوباتهم التعليمية.

- تقويم الأهداف السلوكية:

تستطيع الاختبارات أن تكشف لنا عن التغير الحاصل في اتجاهات التلاميذ، وقدراتهم في المجالات الانفعالية، أو العقلية، أو في المهارات العملية، والتي وضعت كأهداف سلوكية مرغوبة. كما أن هذه الاختبارات تساعد المعلمين على معرفة الفروق الفردية بين التلاميذ.

- تيسير عمليات التوجيه التربوي والإرشاد:

يمكن استعمال الاختبارات في عمليات الإرشاد النفسي، والتوجيه المهني في قياس بعض الصفات الشخصية، وتشخيص المشكلات التي يعاني منها التلاميذ، أو تشخيص قدراتهم، واستعداداتهم، وميولهم، وتوجيهها وفقاً لها.

- تقويم الكفاءة الإدارية للمدرسة:

يمكن للاختبارات أن تؤدي دوراً مهماً في تقويم الأنشطة الإدارية، وعناصرها، وخاصة توضيح القيادة التربوية داخل المدرسة، ضمن شروط وتعليمات خاصة.

- تقويم المنهج والأنشطة المدرسية المختلفة:

يمكن للاختبارات أن تقيس درجة كفاءة الكتب والمفردات المقررة، أو تقويم الأنشطة والفعاليات المدرسية؛ مثل الوسائل التعليمية، والأبنية المدرسية.. الخ.

- مجال البحث العلمي:

تستخدم الاختبارات كأدوات في إجراء البحوث والدراسات النظرية، كقياس الذاكرة، وقياس التحصيل، والإبداع.. وإلى غير ذلك من الاستخدامات.

2. الشروط العلمية لاستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

إنّ استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية يتطلب من المختص النفسي أو الفاحص، أن يكون على قدر كبير من الخبرة والمهارة في مجال اختصاصه، وعلى دراية تامة بأساسيات القياس النفسي وأساليبه وأدواته وتطبيقاته.

كما يجب على الفاحص معرفة الشروط العلمية التي تحكم عمليات انتقاء، وتطبيق، وتصحيح أدوات القياس والتقويم، وتفسير درجات الاختبارات، وتقديم نتائجها لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن الأفراد أو المؤسسات.

ولأنّ هذه الشروط من الأهمية بمكان أن يتمّ توضيحها على النحو الآتي: (علام، 2002، ص59-

(64)

2. 1. الشروط العلمية لانتقاء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

إنّ اعتماد الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية من طرف المختص يعتبر مسؤولية أخلاقية بالدرجة الأولى، وعليه تقع مهمة البحث عن أدوات جديدة متنوعة من مصادر علمية متخصصة ومن مؤسسات موثوقة، كما يتطلب منه توافر مهارات خاصة للحكم على تلك الأدوات، ومدى ملاءمتها للغرض الذي سوف تقيسه.

وفي ما يلي بعض الشروط العلمية والعملية، لانتقاء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

- مناسبة الاختبار للغرض الذي يقيسه: إنَّ الاختبار الذي يفيد في موقف معيّن قد لا يفيد موقفاً آخر، فاستخدام الفاحص أداة قياس مناسبة وصالحة لغرض معيّن، يساعده بالطبع في اتخاذ قرارات أفضل من تلك التي يستخدمها دون استخدام تلك الأداة.

لذلك يجب تحديد الغرض من عملية القياس، وانتقاء أفضل الأدوات التي تحقّق هذا الغرض، وهذا يتطلب بالطبع توافر عدد كبير من الاختبارات والمقاييس الجيدة التي تقيس مختلف السمات الإنسانية، حتى يتمكنّ الفاحص من انتقاء أكثرها ملاءمة للغرض من القياس.

- مناسبة الاختبار للمفحوص: يعدّ انتقاء الاختبار المناسب للمفحوص أمراً مهماً، فلا يجوز أن تطبّق الاختبارات التي تصلح للراشدين على تلاميذ المدارس الابتدائية، حيث تكون مناسبة للمستوى النمائي لهم، كما أنّ معاييرها مستمدة من عينات تختلف عن عينات هؤلاء التلاميذ. لذلك يجب أن تشير أدلة الاختبارات إلى طبيعة عينة التقنين وخصائصها، من حيث العمر، والنوع، والمستوى التعليمي والاجتماعي، وغير ذلك، لكي يسترشد بها الفاحص في انتقاء الاختبار المناسب للمفحوصين.

- مناسبة الاختبار لزمن الاستجابة: تختلف الاختبارات فيما بينها من حيث المدة التي تفرضها على استجابات المفحوص، فهناك اختبارات لا تسمح إلا بإجابات معينة: نعم/ لا (الاستبيان)، وأخرى تفسح المجال للمفحوص أن يظهر الكثير مما لديه من تخيل وابتكار؛ مثل الاختبارات الإسقاطية. (رورشاخ، وتفهم الموضوع). (عباس، 1996، ص39)

لذلك ينبغي التأمّن في اختيار الاختبار المناسب للمفحوصين، ومدى توافقه مع الخاصية المقاسة، كما ينبغي على الفاحص أن يلمّ كلياً بالاختبار، وأن يعرف طبيعته، وأهدافه، ومميزاته.

- توافر خصائص الاختبار أو المقياس الجيد: ويقصد بها توافر بعض الخصائص السيكمومترية للاختبار، من موضوعية، وصدق وثبات، ووجود معايير مستمدة من البيئة التي يستخدم فيها الاختبار، وهنا يلجأ الفاحص إلى الاستعانة بدليل الاختبار، الذي يفترض أن يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الخصائص.

وعليه، يشترط أن يكون الفاحص على درجة عالية من الكفاية في تقييم هذه الخصائص، ومعرفة دلالتها لكي يتمكنّ من انتقاء أداة القياس المناسبة، ولا يجوز انتقاء اختبار أو مقياس من مجرد النظر إلى عنوانه أو اسمه، بل لا بدّ من فحص محتواه فحصاً دقيقاً، والاطلاع على خصائصه السيكمومترية وتحديد دلالتها، والتأكّد من ملاءمة معاييرها للمفحوص.

2. 2. الشروط العلمية لتطبيق وتصحيح الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

بعد انتقاء أدوات القياس بشكل يناسب المفحوص تأتي عملية تطبيقها، وهنا يحتاج الفاحص إلى مهارات خاصة تؤهله للقيام بهذا العمل، كما يجب أن تشمل كراسة تعليمات الاختبارات والمقاييس على توجيهات واضحة ومحددة عن كيفية ضبط مختلف المتغيرات المتعلقة بالموقف الاختباري، وأن يقوم الفاحص بدراستها دراسة متأنية قبل تطبيق الاختبار، وكذلك يجب أن تشير كراسة التعليمات إلى الشروط اللازم توفرها فيمن سيقوم بتطبيق الاختبار.

ومن الشروط العلمية التي يجب مراعاتها عند تطبيق الاختبار وتصحيحه، ما يلي:

- إتباع الفاحص الإجراءات المقننة الواردة في كراسة التعليمات بعناية تامة، ولا يجوز اختصارها أو تعديلها.

- ينبغي تهيئة ظروف متسقة لتطبيق الاختبار، تساعد على ضبط متغيرات الموقف الاختباري قدر الإمكان.

وعليه أن يستخدم نفس التعابير المكتوبة أثناء طرح الفقرات، وإتباع نفس السرعة أو النبرة الصوتية في إلقاء الأسئلة، ونفس الشروحات التي نصّت عليها التعليمات.

- أن يتأكد الفاحص أن كل فرد من المجموعة قد فهم جيدا معنى كل فقرة من فقرات الاختبار، وأن يتيح الفرصة أمام كل من أفراد المجموعة التي يجري عليها الاختبار أن يعبر عن إمكانياته وقدراته، دون أية ضغوط أو إحياءات، ولذلك يجب أن يطبق الاختبار في ظروف موحدة لكل أفراد العينة. (عباس، 1996، ص39)

- إنَّ الفاحص مسؤول عن دقة تصحيح الاختبار، ومراجعة عملية التصحيح، وتسجيل النتائج، لذا يجب أن يطمئن على أنَّ القائم بهذه العملية يتحرى الدقة التامة، ويبذل جهده للتحقق منها.

2. 3. الشروط العلمية لتفسير درجات الاختبارات وتقديم نتائجها:

بعد تطبيق الاختبار وتصحيحه، تأتي مرحلة تفسير درجاته، وكتابة تقرير النتائج، وتقديمها للمفحوص أو الجهة المعنية، وعلى الفاحص أن يلتزم ببعض الشروط العلمية في هذا الشأن، منها:

- ينبغي العناية بتفسير درجات الاختبار في ضوء المعايير الخاصة به، والمدونة في دليل الاختبار، والالتزام بهذه المعايير، وعدم الحيد عنها.

- ينبغي تفسير النتائج من خلال الحالة العامة للمفحوصين، الجسدية والنفسية والمزاجية، وكذلك من خلال الإطار الثقافي والحضاري الذي تم فيه العمل، نظرا لما لها من انعكاسات على موقف المفحوص وأسلوبه. (عباس، 1996، ص 41)

- ينبغي تقديم التقرير الذي يتضمن درجات الاختبار لمختصين مؤهلين، لتفسيرها واستخدامها استخداما مناسباً، أما التقرير الذي يقدم للآباء، أو المعلمين، أو المشرفين على العمل، فمن الأفضل أن يتضمن تفسيراً للنتائج، بدلا من تقديم الدرجات المعيارية أو المئينيات، وغيرها من الدرجات المحولة. وأن يشرف الفاحص على هذا التقرير، ويكون مستعدا لتقديم العون والمشورة لهؤلاء الأفراد.

- ينبغي أن تتباين أشكال تقارير نتائج الاختبارات بتباين الأفراد أو الجهات التي تقدم إليها هذه النتائج، إذ يجب أن تمكنهم هذه التقارير من فهم تفسير هذه النتائج بيسر وسهولة.

- ينبغي تجنب استخدام كلمات وصفية؛ مثل متخلف عقلي أو عدواني عند تفسير درجات الاختبارات والمقاييس النفسية، أو كلمات مثل راسب أو غير كفء في الاختبارات التحصيلية واختبارات الكفايات؛ فهذه الكلمات أو الأوصاف التي تعبّر عن أحكام قيمية تكون عرضة لأخطاء التفسير من جانب الآباء والمعلمين والمفحوص ذاته، لذلك يفضل وصف أو تحديد السلوك الذي يميّز المفحوص، أو الذي يستطيع أو لا يستطيع أدائه.

- ينبغي الحذر عند تفسير نسب الذكاء، والعمر العقلي، ومعايير الفرق الدراسية وما شابه ذلك، إذ أنّ هذه المعايير يشوبها كثيرا من العيوب التي تؤدي إلى عدم دقة التفسير.

وإذا اضطر الفاحص إلى تقديم مثل هذه النتائج إلى مؤسسة معينة، فإنه يفضل أن يقدم التفسير مستخدما الدرجات المعيارية أو المئينيات المناظرة، في ضوء عينة التقنين التي استخدمت في اشتقاق هذه الدرجات، ويجب أن يشار في التقرير أيضا إلى صورة الاختبار المستخدمة، وتاريخ إجراء الاختبار، وطبيعة الموقف الاختباري.

3. الضوابط الأخلاقية في استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

إنّ الضوابط الأخلاقية الخاصة باستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية تهدف أساسا لحماية المجتمع ورفاهيته، وصيانة كرامة مهنة المختص وتقدير دوره، وإنشاء علاقات صحية بينه وبين أبناء المجتمع، ممن يلجأون له للحصول على خدماته بواسطة هذه الاختبارات،

وما يترتب على نتائجها من إرشاد أو علاج أو توجيه، فإن مجرد معرفة المختص بهذه الضوابط الأخلاقية يجعله ملتزماً بها ومحترماً لما تتضمنه من أحكام، واثقاً في الوقت نفسه أن التزامه بها واحترامه لأحكامها، يؤكد بشكل واضح لما تفرضه الحضارة من التزامات خلقية أكثر منها قانونية وتأديبية، ومؤكداً أيضاً أن استخدام هذه الأدوات والمقاييس، إنما يتم في أرفع المستويات الأخلاقية والمهنية المرجوة. (فرج، 2007، ص 181)

وبناء عليه، سيتم عرض أهم الضوابط الأخلاقية المرتبطة بالمختص (الفاحص)، كمستخدم للاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، وأخلاقيات معاملته للمفحوصين، وكذا ضوابط التعامل مع أدوات القياس.

3.1. الأخلاقيات المهنية لمستخدمي الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

تتضمن المواثيق الأخلاقية للأخصائيين النفسيين، ومستخدمي الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، جملة من الأحكام والمبادئ التي تتجاوز استخدامها، يمكن تلخيصها على النحو الآتي: (عمر وآخرون، 2010، ص 478-482)

- تدريب الفاحص وخبرته في مجال القياس النفسي:

وهنا يجب على الفاحص أن يكون متخصصاً ومدرباً بما فيه الكفاية على استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية.

كما يجب أن تكون لدى الفاحص الخبرة الضرورية لتقييم الاختبارات النفسية، من حيث معرفته بالخصائص السيكومترية، والقدرة على الحكم عليها.

وقد يؤدي ضعف التدريب إلى أخطاء جسيمة، سواء في اختيار الأدوات، أو في تفسير الدرجات، مما قد يسبب أذى للمفحوص، وقد يعرض الفاحص إلى عقوبات مهنية.

- الحصول على موافقة المفحوص:

يجب على الفاحص قبل تطبيق الاختبار على المفحوص أن يحصل على موافقة كتابية منه، ولا يجب إجباره لما فيه انتهاك لخصوصيته، ولكن يفضل أن يشجعه، بحيث تكون مشاركته على أساس التطوع.

وهنا يقع على عاتق الفاحص مسؤولية كسب ثقة المفحوص، وتوفير جو مناسب إنسانياً، وبيئة فيزيقية مناسبة لعملية التطبيق، من حيث التهوية، والإضاءة، وتوزيع أماكن جلوس المفحوصين بطريقة مريحة، واستبعاد المشتتات، ولاشك أن ذلك يؤثر على أدائهم في الاختبار.

- مراعاة الفروق الفردية بين المفحوصين:

يجب على الفاحص أن يكون واعيا بالفروق الفردية الناجمة عن العوامل الثقافية، والفردية، والدور الاجتماعي، إضافة إلى الفروق الناتجة عن السن، والجنس، واللغة، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للمفحوصين.

- المحافظة على سرية بيانات الاختبارات:

يجب على الفاحص المحافظة على سرية المعلومات، ويتضمن ذلك نتائج الاختبارات التي يتم الحصول عليها من المفحوصين، مثل هذه المعلومات يمكن أن تصبح علنية، وبشكل بعيد عن انتهاك الجوانب الأخلاقية، فقط بعد موافقة المفحوص.

- تداول البيانات بين المتخصصين:

تسمح المعايير الأخلاقية بمناقشة التقارير الناتجة عن تشخيص إكلينيكي، أو استشارة معينة، أو بيانات خاصة بأطفال، أو طلاب، أو موظفين مع متخصصين آخرين لأغراض مهنية، ومع الأشخاص ذوي الصلة الواضحة بهذه الحالات.(فرج، 2007، ص183)

2.3. أخلاقيات التعامل مع المفحوصين:

من المهم أن يلتزم الفاحص باحترام كرامة وإنسانية المفحوص عند تطبيق الاختبارات والمقاييس النفسية عليه، تحقيقاً لأخلاقيات معاملة المفحوصين، فعلى الفاحص أن يلتزم ب:

- عدم انتهاك الخصوصية:

لأي إنسان الحق في الخصوصية، وعند الإجابة عن الاختبار النفسي لا يعرف المفحوص شيئاً عما يكشف عنه الاختبار، لذلك يشعر بأن خصوصيته قد تم التعدي عليها، لذلك فمن حق المفحوص أن يعرف الهدف من تطبيق الاختبار.

ومن حق المفحوص أن ينسحب، ولا يكمل تطبيق الاختبار في أي وقت أثناء عملية التطبيق.

وإذا رغب المفحوص في معرفة نتائج الاختبار الذي أجاب عنه فهذا من حقه، وعلى الفاحص أن يقدمها له في صورة إجمالية تقريبية غير تفصيلية، وفقاً لمستوى فهمه وإدراكه. (عمر وآخرون، 2010، ص482-483)

- حماية المفحوص وبياناته:

تؤكد المواثيق الأخلاقية ضرورة أن يقوم الفاحص بحماية المفحوص، بتأكيد أن الاختبار ونتائجه تستخدم في حدود السلوك المهني المقبول.(فرج، 2007، ص184)

كما يجب العمل على حماية البيانات والمعلومات المصرّح بها من قبل المفحوص، وعند نشر بيانات دون تصريح منه للكشف عن هويته، يتحمّل الفاحص المسؤولية كاملة عن إخفاء هويته ومصدر بياناته، كما أنّ عليه أن ينظّم احتياطات خاصة لحماية سرّيّة بياناته، والمحافظة الدائمة على هذه السريّة في كل ما لديه من تقارير وسجلات. (فرج، 2007، ص 183)

وكذلك يجب أن لا يعرّض المفحوص لأي نوع من أنواع الخطر؛ مثل الصدمات الكهربائية، أو المثيرات المؤلمة من أي نوع، أما إذا كان ذلك أمراً ضرورياً، فيجب أن يعرف المفحوص ذلك سلفاً، ويوافق عليه.

وإذا كان المفحوص من الأطفال أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، فإنّ الموافقة على اشتراكهم كمفحوصين يجب أن تصدر من الجهات التي تشرف عليهم؛ مثل المدارس أو المؤسسات التي ينتمون إليها، أما إذا كان ثمة احتمال لتعرّضهم لأي قدر من الألم، فيجب موافقة أولياء أمورهم على ذلك. (الأنصاري، 2000، ص 291)

كما يضيف (الطريي، 1997، ص 456-457) جملة من الأخلاقيات ذات الصلة بحقوق المفحوصين عند تطبيق الاختبارات والمقاييس عليهم، منها:

- حينما يشمل تقرير الاختبار على تصنيف للأفراد إلى مجموعات، فيجب أن يعتمد هذا التصنيف على أسس واضحة ومحدّات مناسبة، فلا يتم التصنيف بأساليب عشوائية أو وفق اعتبارات أخرى، كالمعرفة، أو القرابة، أو الصداقة، بل إنّ الموضوعية يجب أن تسود الموقف.

- في حالة وقوع أي خلل في تطبيق الاختبار وإجراءاته، فيجب إزاء هذا الوضع أن يتم إلغاء نتيجة المفحوص أو حجزها، وعليه في مثل هذه الظروف أن يتم إشعار المفحوصين بالأسباب الداعية لإلغاء النتيجة، بالإضافة إلى الأساليب والطرق المستخدمة لإثبات أو تبين ضرورة إلغاء النتيجة، أو حجزها.

- في حالة وجود شكّ من أنّ هناك مخالفات في تطبيق الاختبار، ولا سيما في اختبارات القبول التربوي، وكذلك اختبارات الإجازات المهنية، فيجب إشعار المفحوص قبل إلغاء نتيجة الاختبار، وإعطائه الفرصة للدفاع عن نفسه، مع ضرورة إطلاع المفحوص على الأدلة الداعية إلى إلغاء النتيجة، وجعلها في متناول يده.

- في حالة وجود شك في إجراءات الاختبارات المستخدمة لأغراض القبول التربوي أو الإجازات المهنية، يجب فحص كل المعلومات ذات العلاقة بالموضوع، وإعطائها الاعتبار المناسب، وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار.

3.3. أخلاقيات التعامل مع الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

لا يقتصر تأكيد الموثاق الأخلاقية على أهمية حماية المفحوص وسريته بياناته، بل تمتد ضمانات السرية للاختبارات والمقاييس ذاتها تحديدا على الوجه الآتي:

- أمن الاختبارات والمقاييس:

تعتبر الاختبارات والمقاييس أدوات مهنية للمختصين، وعليه يجب أن تكون محصورة فقط على أولئك الذين يمتلكون الكفاءة اللازمة لاستعمالها، ويجب أن لا تنشر أسئلتها في الصحف والمجلات العمومية. (مقدم، 2003، ص28)

كما لا يجب تصوير الاختبارات اللفظية والمصورة، إلا بإذن كتابي من المؤلف، أو دار النشر. في حالة تعريب الاختبار الأجنبي، يجب الحصول على تصريح كتابي من المؤلف أو دار النشر، ليس فقط على ترجمة الاختبار، بل وعلى نشره بصورة تجارية. (عمر وآخرون، 2010، ص483)

- نشر الاختبارات والمقاييس:

يجب أن تنشر الاختبارات والمقاييس المقننة مصحوبة بالدليل التقني، الذي يشرح هدفها، وكيفية استعمالها، ودرجة صدقها وثباتها، وكما يجب أن تكون عملية الإشهار عنها وصفية واقعية، وليست عاطفية أو إقناعية. (مقدم، 2003، ص29)

كما يحظر نشر أسماء المفحوصين، أو عرض نتائج استجاباتهم على المقياس بصورة تسيء إليهم، كأفراد أو فئات أو جماعات. (عمر وآخرون، 2010، ص484)

- توزيع الاختبارات والمقاييس:

من مسؤولية القائمين بإعداد الاختبارات والمقاييس أو تأليفها، ومؤسسات نشرها، عدم السماح بتوزيع الاختبارات للاستخدام قبل أن يتم إعدادها في صورتها النهائية، وإذا سمح بنشر اختبار في صورته الأولية لأغراض البحث، يجب أن يوضح ذلك صراحة على غلاف الاختبار، وفي كراسة تعليماته، وأن يقتصر توزيعه على تلك الأغراض فقط. (علام، 2002، ص67)

ويجب أن يقتصر بيع واستخدام الاختبارات النفسية والتربوية على من يحسن استخدامها، وعلى الأشخاص المؤهلين لتطبيقها، وتختلف المؤهلات المطلوبة من اختبار لآخر.

كما يجب أن لا يسمح الناشر لنفسه بإرشاد من ينشر الاختبار إلى نوع معيّن من الاختبارات، حتى لو كان هذا الناشر أخصائياً نفسياً، أو تربوياً. (سليمان، 2010، ص 96)

خلاصة:

لقد وضعت أغلب المنظمات العالمية والمهنية دساتير أخلاقية لحماية المفحوصين، وقد استجاب علماء النفس لهذه الدعوة الإنسانية والأخلاقية، ودعوا المختصين إلى الالتزام بالأسس الواردة في ميثاق جمعية علم النفس الأمريكية، سيما في مجال استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية.

وبالرغم من الاعتراضات الأخلاقية التي تثار ضد استخدام الاختبارات والمقاييس، إلا أنّ هذا لا يقلل بدوره من جودة، وصلاحية أدوات القياس المتوافرة في التراث النظري، وبالدور البالغ الأهمية الذي تقوم به في مساعدة الباحثين والأخصائيين في جمع بيانات صادقة، إذ تتميز أداة القياس الجيدة بالخصائص التالية: (إسماعيل، 2004، ص 43)

- أن تكون شاملة ممثلة لكافة جوانب ومكونات القدرة أو الخاصية المراد قياسها؛ حيث أنه كلما كانت الأداة أكثر تمثيلاً، كلما كانت أقدر على القياس وأدق.
- موضوعية أداة القياس؛ حيث يجب أن تبنى وتحلّل بطريقة علمية موضوعية لا تسمح بتدخل العوامل الذاتية في بناء الأداة أو تحليلها.
- عدم تأثر نتائج القياس بنتائج أخطاء الصدفة؛ أي الثقة في نتائج الاختبار؛ وهذا ما نطلق عليه ثبات الاختبار.

- قدرة الأداة على التمييز بين الأفراد؛ بحيث يمكن أن تفرق بين الأداء الضعيف والأداء المتميّز، وكذلك قدرتها على أن تقيس ما وضعت لقياسه؛ وهذا ما نطلق عليه صدق المقياس.
- حساسية أداة القياس؛ قد نفترض في الأداة الصدق والثبات والموضوعية ولكنها لا تكون حساسة؛ والمقصود بذلك هو مناسبتها لما تقيس، تحت الظروف الراهنة للقياس.

وعليه؛ فإنّ الغاية الأساسية من استخدام المقاييس والاختبارات النفسية والتربوية هي جمع معلومات عن الفرد، واكتشاف قدراته وإمكانياته، وتشخيص مواطن القوة أو الضعف لديه، وتقديم المساعدات الممكنة له، وصولاً إلى تحقيق جودة لحياته النفسية والعملية.

- الأنصاري، بدر محمد. (2000). *قياس الشخصية*. الكويت: دار الكتاب الحديث.
- إسماعيل، بشرى. (2004). *المرجع في القياس النفسي*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- سليمان، سناء محمد. (2010). *أدوات جمع البيانات في البحوث النفسية والتربوية*. القاهرة: عالم الكتب.
- الطيري، عبد الرحمن بن سليمان. (1997). *القياس النفسي والتربوي: نظريته، أسسه، تطبيقاته*. الرياض: مكتبة الرشد.
- عباس، فيصل. (1996). *الاختبارات النفسية: تقنياتها وإجراءاتها*. بيروت: دار الفكر العربي.
- علام، صلاح الدين محمود. (2002). *القياس والتقويم التربوي والنفسي: أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عمر، محمود أحمد وآخرون. (2010). *القياس النفسي والتربوي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عوض، عباس محمود. (1998). *القياس النفسي بين النظرية والتطبيق*. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- فرج، صفوت. (2007). *القياس النفسي*. (ط6). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- القرشي، عبد الفتاح. (2001). *تصميم البحوث في العلوم السلوكية*. الكويت: دار القلم.
- مجيد، سوسن شاكر. (2014). *أسس بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية*. (ط3). عمان: مركز ديونو لتعليم التفكير.
- مقدم، عبد الحفيظ. (2003). *الإحصاء والقياس النفسي والتربوي*. (ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.